جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

السياسة النقدية في سوريا وأثرها على القطاع الصناعي

تقرير تحليلي

إعداد: طلال اسعيّد

26 تشرين الأول/ أكتوبر 2026

jusoor.sy

جسور للدراسات

فهم أعمق .. واقع أفضل

مؤسسة بحثية، ومركز تفكير داعم لصناع القرار، ولدت فكرته من إدراك الحاجة الماسة إلى دراسات منهجية معمقة، ومعلومات دقيقة موثوقة، يستند إليها الفاعلون في اتخاذ قراراتهم في المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لتحقيق أفضل النتائج والحلول.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات - 2026

www.jusoor.sy

مقدّمة

تؤثر السياسات النقدية والمصرفية في قدرة القطاع الصناعي السوري على استعادة نشاطه، من خلال سعر الصرف، وتوافُر السيولة، وشروط التمويل، ومستويات التضخم. ومع استمرار الاعتماد على مستلزمات الإنتاج المستوردة وضعف البنية التحتية، تُصبح آثار هذه السياسات أكثر ارتباطاً بتكاليف التشغيل وقدرة المنشآت على الاستمرار والتوسع.

يناقش هذا التقرير أثر سياسة سعر الصرف والائتمان وقيود السيولة على الصناعة المحلية في سوريا، ومدى قدرتها على تحقيق الاستقرار النقدي دون زيادة الضغوط على الإنتاج والطلب. كما يتناول حدود معالجة التضخم بالأدوات النقدية في ظلّ عوامل إنتاجية ومؤسسية ترفع التكاليف وتُضعِف القدرة الشرائية.

أولاً: سياسة سعر الصرف وأثرها على تكاليف الإنتاج والقدرة التنافسية

شهد سعر الصرف عقب سقوط نظام الأسد في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024 تقلبات استثنائية، ففي 14 من الشهر ذاته، تراوحت أسعار الصرف بين 10 آلاف و12,500 ليرة قديمة للدولار الواحد، مقارنةً بنحو 15 ألف ليرة قبل ذلك، مع فروقات واسعة بين الأسعار نتيجة شُحّ السيولة واضطراب السوق وغياب سعر مرجعي واضح.

أما النشرة الرسمية فقد مرّت بدورها بحالة إعادة تسعير متسارعة؛ حيث بلغ السعر الرسمي في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2024 نحو 15 ألف ليرة للشراء و15,150 ليرة للمبيع، ثم تراجع في 29 من الشهر ذاته إلى 13,500 ليرة للشراء و13,635 ليرة للمبيع. وفي شباط/ فبراير 2025، استقرّ السعر الرسمي حول 13 ألف ليرة للشراء و13,130 ليرة للمبيع.

وفي السوق الموازية، ارتفعت قيمة الليرة بشكل أسرع؛ حيث بلغ السعر نحو 9,850 ليرة للدولار، بينما بقي السعر الرسمي قريباً من 13 ألف ليرة، مما أوجد فجوة كبيرة بين السعرين. وهذه السرعة في تغيُّر الأسعار قياساً بالتغير الأبطأ في الإنتاج والتجارة كانت نتيجة واضحة لتأثير السيولة والتوقّعات في التسعير آنذاك.

وجاءت موجة أخرى من الارتفاع في أيار/ مايو 2025، عقب الإعلان الأمريكي عن التوجه إلى رفع العقوبات، فوصلت بعض الأسعار المتداولة بشكل لحظيّ إلى حدود 7,500 ليرة سورية، قبل أن تتراجع الليرة مجدداً، حيث استوعب السوق على ما يبدو أنّ الأثر الفعلي لتخفيف العقوبات يحتاج إلى ترتيبات

مصرفية وقانونية وتنفيذية، ولا يتحول فوراً إلى تدفُّقات نقدية، وبحلول آب/ أغسطس 2025، عاد السعر المتداول إلى قرابة 10 آلاف ليرة للدولار، متأثراً بتراجع الاندفاع النفسي وبَدْء تشكُّل نطاق أكثر ارتباطاً بالعرض والطلب الفعليين[1].

وكان المصرف المركزي قد اتخذ في آذار/ مارس 2025 إجراءات لتقليص الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازية، شملت توحيد نشرات سعر الصرف في نشرة واحدة باسم "النشرة الرسمية"، وتحديد أسعار الشراء والمبيع والسعر الوسطي وفق معطيات السوق، مع قابليتها للتعديل بحسب العرض والطلب. كما منح المصارف وشركات الصرافة مرونة التسعير ضِمن هامش حركة يحدده المركزي. إلا أن أثر هذه الإجراءات بقي محدوداً أمام جذور المشكلة، وفي مقدمتها ضعف الإنتاج ونقص الاحتياطيات الأجنبية وفجوة الثقة بين المواطنين والمؤسسات المصرفية، إضافة إلى تأثير السوق الموازية والقيود الاقتصادية الخارجية.

ومع استبدال العملة وحذف صفرين اعتباراً من كانون الثاني/ يناير 2026، أصبحت كل 100 ليرة قديمة تُعادل ليرة جديدة واحدة، وبدأ السعر الرسمي لعام 2026 عند 110 ليرات جديدة للشراء و111 ليرة للمبيع، واستمر قريباً من هذا المستوى حتى نيسان/ إبريل، ثم ارتفع إلى 112.5 و113.5 ليرة في أيار/ مايو وحزيران/ يونيو، قبل أن ينتقل تدريجياً إلى 121.5 ليرة للشراء و122.5 ليرة للمبيع في مطلع تموز/ يوليو. بمعنى أن متوسط السعر الرسمي للدولار انخفض من نحو 13,568 ليرة قديمة في 29 كانون الأول/ ديسمبر 2024 إلى ما يعادل 12,200 ليرة قديمة في 9 تموز/ يوليو 2026، أيْ بتراجع يقارب 10.1%. وفي المقابل، ارتفع السعر الرسمي للدولار خلال عام 2026 من متوسط 110.5 ليرة جديدة مطلع كانون الثاني/ يناير إلى 122 ليرة جديدة في تموز/ يوليو، بزيادة تقارب 10.4%. أيْ أنّ الاستقرار لم يكن خطاً مستقيماً.

في الواقع، يعود الاستقرار النسبي في سعر الصرف إلى مزيج من العوامل، منها توقُّف تمويل الموازنة مباشرة من المصرف المركزي وتراجُع التضخم، إضافة إلى نقص السيولة بالليرة، ويختلف أثر هذه العوامل على الصناعة؛ فتحسُّن الانضباط المالي يدعم الاستقرار، بينما قد يحافظ نقص السيولة على سعر الصرف على حساب تمويل الإنتاج والطلب.

[1] هل نعيش استقراراً لليرة السورية؟ وما العوامل التي قد تُحرّك سعر الصرف بعد تموز 2026؟ بوابة رجال الأعمال، 12-07-2026، الرابط.

وتعكس تحركات سوق الصرف استمرار الفجوة بين السعر الرسمي الصادر عن المصرف المركزي ومستويات التداول في السوق الموازية (السوداء). ففي 19 أيلول/ سبتمبر 2026، سجل الدولار نحو 135.75 ليرة للشراء و136.50 ليرة للمبيع، مقابل 121.50 و122.50 ليرة في النشرة الرسمية، بفارق يقارب 12%. ويمكن تحليل سياسة سعر الصرف وأثرها على الصناعة من خلال المؤشرات الآتية:

1. تكلفة الموادّ الأولية المستوردة:

إن التغيرات المتكررة في سعر الصرف تجعل المنتِج أمام صعوبة في تحديد كلفة إنتاجه الفعلية، وبالتالي تسعير منتجاته ووضع خُطَط مستقبلية واضحة، بسبب اختلاف كلفة شراء مستلزمات الإنتاج بين دورة وأخرى، وأحياناً خلال الدورة الإنتاجية ذاتها.

وتزداد صعوبة التسعير عند انخفاض الدولار بعد شراء مستلزمات الإنتاج بسعر أعلى؛ حيث تبقى كلفة الإنتاج المحلي مرتبطة بهذه المشتريات، فيما قد تنخفض كلفة السلع المستوردة الجديدة وأسعارها، ومع دخول هذه السلع بأسعار أقل، تتراجع قدرة المنتج المحلي على المنافسة، ويضطر إلى تقليص هامش ربحه أو تحمُّل خسارة إذا خفّض أسعاره لمجاراتها.

2. القدرة التنافسية للصادرات:

يَحُدّ الاعتماد على الموادّ الأولية المستوردة من استفادة الصادرات السورية من انخفاض قيمة الليرة؛ حيث ترتفع تكاليف الإنتاج، فتتقلص قدرة المصنِّعين على خفض أسعارهم بالعملات الأجنبية وزيادة مبيعاتهم في الأسواق الخارجية.

كما أن تعدُّد أسعار الصرف، خاصة عندما يكون السعر الرسمي أقل من الموازي، يضغط على أرباح المصدرين إذا أُلزموا بتحويل عوائد التصدير بالقطع الأجنبي إلى الليرة وفق السعر الرسمي، وقد يدفع بعضهم إلى تقليص نشاطه.

3. أثر انخفاض قيمة الليرة على الصناعة المحلية:

يُعَدّ انخفاض قيمة الليرة من أكثر تحرُّكات سوق الصرف تأثيراً على القطاع الصناعي، فهو يُغيّر هيكل تكاليف الإنتاج والقدرة التنافسية وأسعار الصادرات والواردات. ويعتمد أثره على درجة اعتماد الصناعة على الموادّ الأولية المستوردة، إضافة إلى مرونة الإنتاج والتمويل والقدرة على التصدير.

وتتراوح نسبة المكوِّنات المستوردة بين 40 و50% في بعض القطاعات، كالتصنيع الغذائي والدوائي. ويجعل هذا الاعتماد على الصناعة السورية عرضة لتقلبات الأسعار العالمية وسلاسل التوريد، ويَحُدّ من استفادة الصادرات من انخفاض قيمة العملة.

كذلك، تُشكّل الطاقة بين 20 و40% من إجمالي تكاليف الإنتاج في بعض الصناعات كثيفة الاستهلاك، مثل الأسمنت والحديد والموادّ الإنشائية، ويتراوح الاعتماد على المحروقات المستوردة، بحسب نوع المشتقات، بين 60 و80% تقريباً، مما يزيد التأثر بارتفاع أسعار الطاقة العالمية.

مؤشرات تقديرية للاعتماد على الاستيراد

القطاع/المؤشر	النسبة التقديرية/الوضع الحالي
المنشآت الصناعية (الصناعات الغذائية والدوائية)	أكثر من 60% تعتمد على مواد أولية مستوردة
البذور المستوردة (الخضراوات والبذور المحسنة)	تقدر بنسبة 40-60% من إجمالي البذور المستخدمة في الزراعة
الأسمدة المستوردة	أكثر من 70-80% من الأسمدة المستخدمة مستوردة

ثانياً: السياسة الائتمانية والمصرفية وأثرها على تمويل الاستثمار الصناعي

تؤثر السياسة الائتمانية في قدرة الصناعيين على تمويل شراء الموادّ الأولية وتشغيل منشآتهم وتوسيعها، وفي الحالة السورية تزداد أهمية التمويل المصرفي مع نقص السيولة وتراكُم الديون، فالتعثّر السابق يَحُدّ من حصول المنشآت على قروض جديدة، رغم استئناف المصارف الإقراض، وتنقسم السياسة الائتمانية في المصارف العامة بسوريا إلى شقين أساسيين:

1. منح القروض والتسهيلات الجديدة:

أصدر المصرف الصناعي السوري قراراً باستئناف منح القروض والكفالات لدعم المشاريع الإنتاجية ابتداءً من 1 تموز/ يوليو 2025، في خُطوة تهدف إلى تنشيط القطاع الصناعي وتحفيز المشاريع الإنتاجية؛ حيث تبلغ الخطة التمويلية المقررة للمصرف لعام 2026 نحو 750 مليون ليرة جديدة، مع استهداف تخصيص 75% منها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة[2] .

في هذا الصدد، أعلن المصرف في آذار/ مارس 2026، طرح برنامج القروض التنموية التشغيلية الموجهة لدعم استمرارية الأعمال وتوسيع الأنشطة الإنتاجية والخدمية، وبلغ عدد المشاريع الممولة ضِمن محفظته المنتجة أكثر من 1,800 مشروع، بقيمة تزيد على 100 مليار ليرة سورية قديمة، كما أعلن مصرف التسليف الشعبي في حزيران/ يونيو 2026 خُطَطاً لإطلاق حزم جديدة من القروض والخدمات المصرفية، تشمل تمويل المشاريع الإنتاجية الصغيرة واستئناف قروض الدخل المحدود بسقف يصل إلى 10 ملايين ليرة سورية، وبفائدة تتراوح بين 9 و9.5%.

بالمقابل تواجه سوريا احتياجات تمويلية كبيرة لإعادة الإعمار والتنمية تتجاوز 200 مليار دولار، غيرَ أنّ هناك فجوة تمويلية مقارنة مع اختلاف وظيفة التمويل المصرفي التشغيلي عن تمويل إعادة الإعمار طويل الأجل، وتواجه التسهيلات المصرفية الموجَّهة للصناعيين تحديات تعوق دورها في إنعاش القطاع؛ حيث يعاني صناعيون حاصلون على قروض سابقة من التعثر نتيجة الظروف الاقتصادية المتراكمة، مما يمنعهم من الحصول على تمويلات جديدة. فضلاً عن أنّ النظام المصرفي يعمل بكفاءة منخفضة، مع محدودية فاعلية المصارف العامة والخاصة وتدني الثقة بها في ظل قيود السحب، مما أضعف التعامل المصرفي والقدرة على جذب ودائع جديدة.

---

[2] **وزير المالية يصدر التعليمات التنفيذية للمرسوم رقم 70 لعام 2026 حول القروض المصرفية المتعثرة**، سانا، 05-05-2026، الرابط.

2. معالجة الديون المتعثرة وتسويتها:

أصدر رئيس الجمهورية أحمد الشرع المرسوم رقم 70 لعام 2026، القاضي بتطبيق أحكام تسوية الديون والتسهيلات الائتمانية المتعثرة في المصارف العامة، ومنح إعفاءات من الفوائد التأخيرية والعقدية والغرامات[3]. ومع إصدار التعليمات التنفيذية، ربطت وزارة المالية المرسوم بهدف تنشيط الاقتصاد، ثم مدّدت مهل التسوية لإتاحة مزيد من الوقت أمام المتعثرين لاستكمال إجراءاتهم وتسديد التزاماتهم.

تستهدف هذه الإجراءات تحسين التحصيل في المصارف العامة، وإتاحة عودة المتعثرين إلى النشاط الإنتاجي وتحرير الرهونات وتنظيف ميزانيات المصارف، تمهيداً لخطوات الإصلاح الهيكلي[4]. لكنّ أثر هذه السياسة لا يُمكن أن يظهر على القطاع الصناعي إلا من خلال ثلاث نتائج ،هي:

- تخفيف عبء الديون المتراكمة على بعض المقترضين، بما يسمح بإعادة ترتيب أوضاعهم المالية.
- إعادة بعض المتعثرين إلى الدورة الإنتاجية، وهو أمر مرهون بالقدرة الفعلية على السداد أو إعادة الجدولة.
- تحسين المراكز المالية للمصارف وقدرتها على الإقراض الجديد، عندما تنجح التسويات في تحصيل جزء من الديون.

وتتجاوز القروض المتعثرة 440 مليون دولار موزعة على عدد كبير من المتعاملين، وتشكل عائقاً أمام حركة السيولة وقدرة المصارف على تمويل الاقتصاد[5]. لكن التسوية القانونية لا تكفي وحدها لاستئناف الإنتاج إذا بقيت المنشأة عاجزة عن تأمين رأس المال التشغيلي والطاقة ومستلزمات العمل.

---

[3] **المالية تمدد مهلة تسوية الديون والتسهيلات الائتمانية المتعثرة في المصارف العامة شهراً إضافياً**، سانا، 10-06-2026، الرابط.

[4] **التعليمات التنفيذية لمرسوم القروض المتعثرة في سوريا: تسوية ديون أم مدخل لإصلاح المصارف العامة؟**، بوابة الأعمال السورية، 06-05-2026، الرابط.

[5] **أزمة القروض المتعثرة هل تحلّها الإعفاءات؟** تردندز للدراسات الاقتصادية، 06-05-2026، الرابط.

ثالثاً: حبس السيولة وأثرها على القطاع الصناعي

واجه التجار والصناعيون منذ بداية عام 2025 قيوداً على سحب أموالهم من المصارف، بالتزامن مع التشدد النقدي الهادف إلى الحدّ من التضخم والطلب على الدولار، وقد أضعفت هذه القيود قدرتهم على تمويل التشغيل وتسديد الالتزامات، فيما لم تعالج إجراءات تحرير الودائع الجديدة مشكلة الأموال المودعة سابقاً، ويُقصد بحبس السيولة هنا تقييد وصول الأفراد والشركات إلى أموالهم المصرفية، وما ينتج عنه من نقص النقد المتاح للتعاملات اليومية، ويتداخل ذلك مع محدودية الإقراض وضعف الثقة بالمصارف، مما يضغط على تمويل الإنتاج والطلب على السلع معاً.

وتعتمد الحكومة السورية في تقييد السيولة على مجموعة من الإجراءات التي تَحُدّ من تداول النقد بين المواطنين والشركات، تشمل تقييد السحب من المصارف، ورفع كلفة الحصول على النقد عبر رسوم السحب والتحويل، وتشديد الرقابة على التعاملات النقدية للحدّ من اللجوء إلى السوق السوداء.

وتهدف هذه الإجراءات إلى تقليل الطلب على الدولار، عبر خفض السيولة المتاحة لشراء العملات الأجنبية، وكبح التضخم من خلال تقليص الطلب على السلع والخدمات. إلا أنّ امتداد القيود إلى أموال التشغيل يضغط على قدرة المنشآت الصناعية على شراء مستلزماتها وتسديد التزاماتها، وهو ما يفسر جانباً من التعارض بين أهداف الاستقرار النقدي واحتياجات الإنتاج[6].

1. قيود السحب وانعكاساتها على الإنتاج والطلب:

استمر المصرف المركزي السوري باتباع التشدد النقدي منذ بداية سنة 2025، مع قيود على السحب وصلت في بعض الحسابات والفترات إلى مليون ليرة قديمة يومياً، وقد أدى حبس أموال التجار والصناعيين إلى إضعافهم وتصفية أعمال مصانع وشركات وورشات بسبب نقص السيولة، مما زاد البطالة والكساد[7].

واضطر تجار وصناعيون إلى بيع مدخراتهم بالدولار لتأمين احتياجاتهم بالليرة، وتكبد بعضهم خسائر نتيجة البيع بأقل من تكلفة الشراء، ومع أنّ شُحّ الليرة ساهم في الحدّ من الطلب على الدولار، فقد حمّل المنشآت المحتاجة إلى النقد أعباء إضافية لتأمين نفقاتها.

---

[6] **ما تداعيات "حبس السيولة" على الاقتصاد السوري واستقرار الليرة؟** تلفزيون سوريا، 03-02-2026، الرابط.

[7] **حبس السيولة يكبّل أسواق سوريا... والمركزي يرفض التراجع**، العربي الجديد، 24-02-2026، الرابط.

وتواجه الشركات السورية صعوبات مالية بسبب محدودية التمويل المصرفي وتعقيدات التحويلات الدولية، مما يزيد من كلفة الاستيراد ويَحُدّ من قدرة المصانع على تجديد خطوط الإنتاج أو شراء مستلزماتها الأساسية.

كما أن صعوبة سحب الأموال تَعوق تأمين السيولة اللازمة لشراء المواد الأولية ودفع أجور العمال، مما يُؤدي إلى تباطُؤ الإنتاج أو إيقافه مؤقتاً، وتدفع هذه الصعوبات الصناعيين إلى الاحتفاظ بجانب أكبر من أموالهم خارج المصارف، فتضعف قدرة الأخيرة على جذب الودائع وتمويل النشاط الاقتصادي.

ويمتدّ أثر نقص السيولة إلى القوة الشرائية، خاصة في التعاملات النقدية؛ حيث تنخفض مبيعات محال المفرق، وبالتالي طلباتها من المصانع. ومع ضعف المبيعات والأرباح، تتراجع قدرة المنشآت على التوظيف والاستثمار، وقد تلجأ إلى تقليص العمالة.

ويعتقد كثير من الصناعيين، خاصة أصحاب الورشات الصغيرة، أن ضعف مبيعاتهم مردّه تحرير الاستيراد ودخول البضائع الأجنبية، غيرَ أن نقص السيولة يضغط على الطلب والبضائع المحلية والمستوردة معاً، فيما تزيد المنافسة المستوردة صعوبة تصريف المنتج المحلي؛ أيْ أنّ السببين قد يتداخلان في إضعاف المبيعات.

ويتوقف أثر تقييد السيولة على سعر الصرف على استمراره وانعكاسه على الثقة؛ فقد يَحُدّ مباشرة من القدرة على شراء الدولار، بينما يدفع ضعف الثقة بالمصارف إلى الاحتفاظ بالعملات الأجنبية خارجها، ولهذا قد يتزامن تحسُّن مؤقت في سعر الليرة مع تراجُع التعامل المصرفي والنشاط الإنتاجي.

2. تحرير الودائع الجديدة وحدود استعادة الثقة:

أصدر مصرف سوريا المركزي قراراً يسمح بالسحب غير المقيد من الحسابات الجارية التي تُغذّى نقداً والودائع لأَجَل المُودَعة بعد 7 أيار/ مايو 2025، بهدف إعطاء مرونة أكبر للمتعاملين وتشجيع التعامل المصرفي، لكن القرار لم يشمل الأموال المُودَعة قبل هذا التاريخ، فبقي أثره محدوداً على الصناعيين الذين ترتبط مشكلتهم بودائع قديمة[8].

ورغم إيجابية القرار، فإن بناء الثقة بالقطاع المصرفي يحتاج زمناً وممارسة مستقرة؛ حيث يتجنب المستثمرون إيداع مبالغ كبيرة في ظلّ الشك في إمكان إعادة قيود السحب مستقبلاً، كما أثار قرار المصرف الزراعي

[8] **تعميم المركزي بحُرّية سحب السيولة.. محاولة لإعادة الثقة بالمصارف السورية**، Ultra سوريا، 17-05-2026، الرابط.

التعاوني المتعلق بآلية صرف مستحقات الفلاحين عن موسم الحبوب 2025–2026 مخاوف لدى مزارعين في عدد من المحافظات، على خلفية تخصيص جزء من المستحقات للتحويل الإلكتروني عبر تطبيق "شام كاش".

ويرتبط أثر التحويل الإلكتروني بإمكان استخدام الرصيد في شراء المستلزمات وتسديد الالتزامات، أو سحبه نقداً عند الحاجة، فإذا لم يقبله الموردون والعمال وسيلة للدفع، بقي المستفيد أمام صعوبة في استخدام مستحقاته رغم وصولها إلى حسابه.

3. استبدال العملة وأثره على توافُر النقد:

في 24 كانون الأول/ ديسمبر 2025، صدر المرسوم رقم 293 لعام 2025 المتعلق بإطلاق العملة السورية الجديدة، لتبدأ عملية الاستبدال في الأول من كانون الثاني/ يناير 2026، وفق معيار كل 100 ليرة قديمة مقابل ليرة جديدة واحدة.

وشهدت مرحلة الاستبدال ارتباكاً، وأعلن المصرف المركزي تمديد مهلة الاستبدال أكثر من مرة، واضطر صناعيون إلى إيداع كتل نقدية من العملة القديمة في المصارف تمهيداً لاستبدالها، مما قيّد أموال التشغيل عندما خضعت هذه الإيداعات لسقوف سحب منخفضة.

ويظلّ أثر استبدال العملة مرتبطاً بتوافر النقد وإمكان الوصول إليه؛ فحذف الأصفار يغير القيمة الاسمية للأسعار والأرصدة، ولا يزيد بذاته القدرة الشرائية أو الأموال المتاحة للإنتاج. لذلك تبقى معالجة أزمة السيولة مرتبطة بتيسير استخدام الودائع والسحب منها، واستعادة الثقة بالمصارف، إلى جانب توفير تمويل يتناسب مع احتياجات المنشآت.

رابعاً: التضخُّم وتأثيره على بيئة الأعمال الصناعية

يُشكّل التضخم في سوريا عبر تداخُل عوامل الإنتاج والطاقة والنقل والسياسات المالية والنقدية، وفق دراسة "واقع التضخم في سوريا خلال الفترة 2010–2025"، الصادرة عن هيئة التخطيط والإحصاء في 30 تموز/ يوليو 2026. وتناولت الدراسة أيضاً ضغوط عام 2026 المرتبطة باضطراب سلاسل التوريد وطرق الشحن، وارتفاع أسعار بعض المواد خلال فترة قصيرة، إلى جانب زيادة كلفة النقل والتأمين وتراجع بعض التحويلات.

لذلك إنّ السياسة النقدية لا تكفي وحدها لخفض التضخم، ما دامت بعض جذوره مرتبطة بتكاليف الإنتاج وضعف العرض والعوائق المؤسسية؛ فتقليص الطلب قد يُبطئ ارتفاع الأسعار، لكنّه لا يعالج مباشرة نقص الطاقة أو ارتفاع كلفة النقل والاستيراد.

وأدّى ارتفاع الأسعار وتآكُل الأجور إلى تركيز إنفاق المستهلك السوري على الغذاء والدواء والاحتياجات الأساسية، مما زاد كساد السلع الأخرى وانخفاض مبيعاتها، وارتفعت كلفة سلة الحدّ الأدنى للإنفاق بنسبة 33% بين حزيران/ يونيو 2025 وحزيران/ يونيو 2026، وفق نشرة أسعار الأسواق الصادرة عن برنامج الأغذية العالمي في 30 تموز/ يوليو 2026[9]. وتعكس هذه الزيادة ارتفاع كلفة الاحتياجات الأساسية التي تغطيها السلة، دون أن تُمثّل معدل التضخم العامّ.

ويضع اجتماع ارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف الطلب المنشآت أمام ضغط مزدوج: رفع الأسعار لتعويض التكاليف قد يقلص المبيعات، والإبقاء عليها قد يخفض هامش الربح ويُضعِف القدرة على مواصلة التشغيل.

[9] **سوريا في قبضة التضخم.. 15 عاماً من الغلاء أكلت الإنتاج وعمّقت الفقر**، إندبندنت عربية، 11–08–2026، الرابط.

خُلاصة

لم يؤدِّ استبدال العملة وحده إلى معالجة أزمة السيولة، مع استمرار ضعف الثقة بالنظام المصرفي وقيود الوصول إلى الأموال. كما أن تذبذب سعر الصرف والفجوة بين الرسمي والموازي يُضعفان قدرة الصناعيين على تقدير التكاليف والتخطيط.

تعاني المصارف العامة والخاصة من محدوديّة تقديم القروض والتسهيلات، بينما تُواجه المنشآت شروط ضمانات وتكاليف تمويل قد لا تتناسب مع أرباحها، يتوقف أثر تسويات الديون على اقترانها بتمويل تشغيلي يعيد المنشآت إلى الإنتاج.

أخيراً لقد انعكس التضخم وضعف السيولة في سوريا على القدرة الشرائية ومبيعات المنتجات الصناعية، لذلك يتطلب دعم الصناعة السورية توازُناً بين الاستقرار النقدي وتوفير السيولة والتمويل، بالتوازي مع معالجة تكاليف الطاقة والنقل والإنتاج.

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

المكتب الرئيسي: سوريا - دمشق

+963 989 162 800

info@jusoor.com

/jusoorstudies

jusoor.sy